« ان اسرائيل هي الحاجز الاكثر اهمية في وجه تحقيق المطامع السوفييتية في الشرق الاوسط . ان اسرائيل هي حصن الغرب . **انها المفتاح للاستراتيجية المضادة الامريكية** » . (جيروزالم بوست ١٩٧٥/٢/١١) .

وعليه ، فان المفكرين والمسؤولين الاسرائيليين يدركون ان **استمرار بقاء اسرائيل في المنطقة ليس مرهونا بقبول العرب لها او عدم قبولهم ، وانما هو مرهون ، بالدرجة الاولى بقدرة الكيان الصهيوني ومؤسسته العسكرية على اداء الخدمات التي تتطلبها مصالح الولايات المتحدة** . ان حجم الوظيفة والخدمة التي تطلبها الولايات المتحدة من اسرائيل ، يحدد حجم اسرائيل نفسها .

فاذا كان هذا هو الوجه الاساسي لطبيعة الكيان الصهيوني ككيان سياسي عسكري يقوم بحماية المصالح الامريكية بالمنطقة في مواجهة اية محاولة وطنية لتهديد هذه المصالح وضربها ، فاي جدوى ، اذن ، من الحديث عن العيش باخاء وسلام مع كيان عدواني عن طريق فكرة « التذويب » الساذجة تلك .

اية أوهام وضرر يلحقه هذا الفهم بمسيرة النضال الوطني الفلسطيني والعربي في المنطقة العربية ؟

فاسرائيل لا يمكن ، بحكم طبيعة تكوينها ودورها ، ان تكون دولة عادية في المنطقة . ثم « هل يمكن ان نعتبر الآلة العسكرية الصهيونية ، آلة تملكها الحركة الصهيونية ؟ ان ابسط الشروط لذلك هو قدرة الحركة الصهيونية على تمويل هذه الآلة ، وهو شرط غير متوفر . هنا تكمن الاستحالة المطلقة للتعايش بين الشعوب العربية وبين الحركة الصهيونية ، وذلك لسبب بسيط وهو أن الحركة الصهيونية ليست هي الحركة المؤهلة لصنع السلام ولا لتحمل نتائجه » . (نشرة الارض ، دمشق ، العدد ١٨ ، ١٩٧٥/٦/١٧) .

ان الموقف الوطني العلمي هو التحضير الدائب للنضال السياسي المسلح بحزم وقوة ضد هذا الكيان والعمل على كبح دوره وتوجيه الضربات اليه وتصفيته ، في النهاية ، **من الخارج** .

ولكن **البعض ما زال يحلم** ، في ظل ميزان القوى الراهن ، **بتحقيق تسوية سياسية متوازية** ، تأخذ بعين الاعتبار تبعية الرجعية والبورجوازية العربية للامبريالية والمحافظة على مصالحها ، في مقابل ما تحققه اسرائيل من حماية لهذه المصالح نفسها . الا ان هذا ليس سوى حلم طوباوي رجعي . فمن شروط تبعية الرجعية والبورجوازية العربية للامبريالية ضمن مسار التسوية الراهنة ، هو فرض تعزيز وتوسيع دور اسرائيل كعصا غليظة . وضامن في يد المصالح الامريكية . وهذا ما عكسته تسوية سيناء الاخيرة بوضوح .

ان الاكتفاء بادانة « التسوية الجزئية » والمطالبة بدلا منها « بالتسوية الشاملة » او « الوطنية » ، في ظل ميزان القوى الراهن لهو من قبيل صب الماء في طاحونة الاعداء ، فالموقف الوطني الثوري ينبغي ان ينطلق ويتحدد على اساس من محاربة مجمل اشكال وانواع التسوية الراهنة (وليس اية تسوية في المطلق) التي تعمل على توطيد النفوذ والمصالح الامبريالية في المنطقة . كما ينبغي ، بالتالي ، مقاومة مختلف الاتجاهات والقوى التي تروج او تعمل لها سواء كانت مدركة لاخطار هذه التسوية أم غير مدركة .